

مخلفات السياسة الاستعمارية الفرنسية على المجتمع الجزائري Remnants of French colonial policy on Algerian society

الدكتور: زيان عمار

ثانوية الرائد حمدي بن يحيى سيدي عيسى - المسيلة



تاريخ النشر -	تاريخ القبول -	تاريخ الإرسال -
2024/12/31	2024/12/14	2024/10/12



- Summary:	- الملخص:
In this research, I will try to highlight some of the consequences of the French colonial policy on Algeria, especially in the social field during the early years of independence. I wanted to clarify the negative effects of French colonialism on the Algerian people and to show the falsehood and falsity of the French promises made to the Algerian people on the eve of the occupation, and to highlight the true face of colonialism, which targeted everything related to the	سأحاول في هذا البحث إبراز بعض برائث ومخلفات السياسة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر وخاصة في الميدان الاجتماعي وذلك خلال السنوات الأولى للاستقلال، حيث أردت توضيح الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري وتوضيح كذب وزيف الوعود الفرنسية التي قدّمتها للشعب الجزائري عشية الاحتلال، وكذا إبراز الوجه الحقيقي للاستعمار الذي استهدف كل ما

Algerian people and its components in the framework of a policy of genocide and spiritual extermination, which led to many consequences including poverty, illiteracy, diseases, poor population growth and other negative consequences.	يُمت بصلة إلى الشعب الجزائري ومقوماته في إطار سياسة الإبادة الجماعية والإبادة الروحية وهذا أدى إلى مخلفات كثيرة منها الفقر والأمية والأمراض وضعف النمو السكاني وغيرها من النتائج السلبية.
- Keywords:	- الكلمات المفتاحية:
Remnants; colonialism; French; society; Algerian.	مخلفات؛ الاستعمار؛ الفرنسي؛ المجتمع؛ الجزائري.

- مقدمة

سأحاول في هذه السطور التعرض لموضوع مهم يتعلق بتاريخ الجزائر المعاصر وخاصة في الفترة التي تلت الاستقلال، حيث أنّ الجزائر كانت تعاني من ظروف صعبة في جميع الميادين ورثتها عن الاستعمار الفرنسي الذي استوطن الجزائر لفترة زمنية طويلة والتي تعتبر من أطول فترات الاستعمار الاستيطاني الأوربي خارج أوربا، هذا الاستعمار الذي جند كل إمكانياته لتقويض إمكانيات ومقومات الحضارة الجزائرية ولم يدّخر جهدا في ربط النظام الهيكلي للجزائر بالأمة الفرنسية في كل المجالات وخاصة في الميدان الاجتماعي.

عندما يتعرض الإنسان لمخلفات الاستعمار الفرنسي في الجزائر يُصدم لهول الكارثة ولا يجد شيئا إيجابيا يشهد لفرنسا بالتحضر وبالعدالة والحرية والمساواة التي رفعت شعارها منذ الثورة الفرنسية بل يتأكد من همجية هذا الاستعمار الاستيطاني الذي جثم على الأمة الجزائرية ومقدراتها لمدة زمنية طويلة قُدّرت بـ 132 سنة، إذا أردنا أن نوضّح حجم الدمار والخراب الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في الجزائر فما علينا إلا أن نعقد مقارنة بسيطة بين أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي ثم توضيح أهم النتائج والمخلفات بعد الاستقلال مباشرة ليتأكد القارئ من ذلك، حيث تُشير العديد من المصادر إلى أنّ الشعب الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي كان معظمه يُحسن القراءة والكتابة وقد كان في الجزائر بمعُدّل مدرستين في كل قرية، وقد شهد بذلك حتّى الأجانب الذين زاروا الجزائر مثل الرحالة الألماني جورج فيلهام شيمبر الذي زار الجزائر في عام 1831، حيث صرّح في كتابه قائلا: "لقد بحثت قصدا بين السكان في مدن الجزائر عن شخص واحد يجهل القراءة والكتابة، غير أنّي لم أعثر عليه، في حين أنّي وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب"، وهذا دليل على تحضّر المجتمع الجزائري عكس ما كانت تدّعيه فرنسا عند تنفيذها للاحتلال حيث تقول أنّها جاءت لنشر الحضارة والقضاء على الجهل والأمية، وإذا عقدنا مقارنة بين ادّعاءاتها

فور تنفيذ الاحتلال والنتائج التي خلفتها سياستها الاستعمارية بعد الاستقلال فإننا نؤكد زيف هذه الادعاءات، حيث جاء في بيان فرنسا للجزائريين عشية الاحتلال 1830: "إنني أضمن لكم بأنه ليس منا من ينوي مضرتكم لا في ممتلكاتكم ولا في عائلاتكم، إنني أضمن لكم أيضا بأن بلادكم وأراضيكم ومزارعكم ودكاكينكم وكل شيء ينتمي إليكم صغيرا أو كبيرا سيبقى كما هو عليه، ليس هناك من سيتدخل بأي وسيلة في شيء من شؤونكم، إن شؤونكم ستبقى دائما تحت أيديكم ثقوا بوعدي،... ونضمن بأن لا أحد منا سيتدخل في شؤونكم الدينية لأن هدف وجودنا في بلادكم ليس لشن الحرب عليكم ولكن على مسؤولكم الداي".

كما جاء في وثيقة الاستسلام الموقعة من طرف الداي حسين مع القائد الفرنسي دي بورمون في 5 جويلية 1830: "إقامة الشعائر المحمدية تكون حرة، ولا يقع أي مساس بالحقوق وبحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدنيهم ولا بأموالهم ولا بتجارعتهم وصناعاتهم، وتُحترم نساؤهم، والقائد العام يتعهد بذلك عهد شرف".

من أجل الإحاطة بحيثيات الموضوع يتعين علينا الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف ساهمت السياسة الاستعمارية الفرنسية في تعميق مشاكل وسلبات المجتمع الجزائري؟ وكيف أصبح الواقع الاجتماعي للجزائر في السنوات الأولى للاستقلال؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نحاول في البداية التعرّيج على بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية في الميدان الاجتماعي لنقف بعد ذلك على مخلفات هذه السياسة التي أضرت كثيرا بأحوال المجتمع الجزائري وبقيت الدولة الجزائرية المستقلة تعاني لسنوات عديدة بعد الاستقلال للتخلص من هذه المخلفات التي ما زالت آثارها إلى اليوم ومن أمثلة ذلك الأمية التي كانت متفشية بشكل كبير والتي مافتتت الدولة تحاربها بكل الوسائل حتى انخفضت إلى حوالي 7,4٪ حاليا بالإضافة إلى نتائج أخرى سوف نتعرض لها في موضوعنا هذا.

لقد اخترتُ هذا الموضوع من أجل تبيان عمق المشاكل التي عانت منها الدولة الجزائرية المستقلة بسبب السياسة الاستعمارية المجحفة والتي طبّقتها ضدّ المجتمع الجزائري طوال 132 سنة، ثمّ من أجل توضيح كذلك فداحة الاستعمار الاستيطاني الذي طبّقته فرنسا المتحضّرة والتي جاءت لنشر حضارتها في أوساط المجتمع الجزائري حسب ادّعاءاتها، ثمّ الهدف الأخير من الدراسة هو الوقوف على حجم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية المستقلة لتخطّي هذه المشاكل وتحقيق التنمية الاجتماعية. سأحاول في بحثي هذا اعتماد المنهج العلمي التاريخي الذي يعتمد على الأمانة العلمية في نقل المعلومات من جهة وكذا الموضوعية في استعراض الحقائق دون الاحتكام إلى العاطفة التي قد تغمر الإنسان أحياناً وهو يتكلّم عن موضوع يتعلّق ببلده وبمجتمعه.

2- صور من السياسة الفرنسية في الميدان الاجتماعي

لقد مارست فرنسا الاستعمارية سياسة متعدّدة الأوجه من أجل القضاء على الشخصية الجزائرية سواء مادياً أو معنوياً، فقد مارست الإبادة الجماعية والإبادة الروحية، فبالنسبة للإبادة الجماعية فإنّها ارتكبت عدّة مجازر منذ بداية الاحتلال من بينها محرقة غار الفراشيش في 19 جوان 1945، حيث أُبِيدت قبيلة أولاد رياح خنقاً وحرّقا من طرف العقيد بيليسي بعد أن تحصّنت بأحد كهوف الظهرة هروبا من سياسة نزع السلاح التي طبّقتها السلطات الاستعمارية، وقد راح ضحيّتها حوالي 760 شهيد بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وحتى البهائم.

ومجزرة أخرى أو بالأحرى محرقة أخرى مشابهة حدثت في منطقة الدبوسة بين بلديتي الصبحة وعين مرّان بالشلف وذلك بتاريخ 12 أوت 1845، سُمّيت بـ "محرقة صبيح"، حيث أنّ جنود الاحتلال استدرجوا سكان القرية في الفترة ما بين 12 إلى 16 أوت 1845 "قبيلة صبيح" إلى إحدى المغارات بالمنطقة، ليقوموا بعدها بمحاصرتهم وسدّ جميع المنافذ

وإضرار النيران بها، وقد أدّت إلى اختناق وموت المئات منهم حيث قُدرت الحصيلة حسب المصادر الجزائرية بأكثر من 1500 شهيد.

هذه بعض المظاهر السلبية لسياسة الإبادة الجماعية بالإضافة إلى مجازر أخرى مثل مجازر 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها أكثر من 45 ألف شهيد، هذه المجازر وغيرها التي كانت تهدف إلى إبادة العرق الجزائري، قد نجحت إلى حد كبير في فرض سياسة الكبح الديمغرافي القصري ولا أدلّ على ذلك من تراجع النمو الديمغرافي والنمو البطيء للسكان، فقد أشارت العديد من المصادر إلى أنّ عدد سكان الجزائر سنة 1830 تجاوز 3 ملايين ونصف، لتشير الإحصائيات الفرنسية الرسمية إلى حوالي 4.2 مليون نسمة في عام 1870 ليصل العدد إلى حوالي 24،10 مليون عام 1962، وهذا دليل واضح على حجم الخسائر البشرية في المجتمع الجزائري.

الشق الثاني من سياستها هو الإبادة الروحية والتي تهدف إلى القضاء على مقومات الشعب الجزائري والمتمثلة في الدين واللغة والتاريخ، فقد حاربت اللغة العربية وقامت بغلق المدارس العربية والكتاتيب، كما أنّها شجعت اللهجات المحلية ورسمت اللغة الفرنسية وقامت بتعميمها، أمّا الدين الإسلامي فلم تدّخر جهدا في محاولة طمسه والقضاء عليه حيث قامت بتحويل المساجد إلى إسطبلات للخيل ومخازن للجيش الفرنسي وكذا مخازن للحبوب مثل مسجد عين البيضاء بمعسكر ومسجد أحمد باي بقسنطينة وهدّمت 6 مساجد كبرى حتّى سنة 1832، وبعضها حوّلت إلى كنائس مثل مسجد كتشاوة الذي حوّلت إلى كنيسة القديس فيليب في 24 ديسمبر 1832 وبقي كذلك إلى غاية 1962 حيث أقيمت به أول صلاة جمعة بإمامة الشيخ البشير الإبراهيمي، كما قامت بإرسال البعثات التبشيرية مثل الجمعية اليسوعية 1840، وقامت بإنشاء أسقفية الجزائر في 8 أوت 1838، وقامت كذلك بإنشاء ما يُسمّى بجمعية الآباء البيض برئاسة الكاردينال لافيغري بالجزائر العاصمة (منطقة المحمدية حاليا)، حيث كانت تسعى لتنصير المجتمع الجزائري وخاصة فئة الأطفال حيث قامت بالتكفل بحوالي

1500 طفل يتيم خلّفهم المجاعة الكبرى التي ضربت الجزائر ما بين **1867-1868** وخلّف حوالي **500** ألف ضحية.

كما أنّها حاولت تشويه التاريخ الإسلامي في الجزائر حيث اعتبرته عصوراً مظلمة واحتلالاً وركّزت على تدريس وتلميع التاريخ الأوربي الروماني والبيزنطي في الجزائر للإيحاء بفكرة الانتماء والتواصل، كما أنّها ضيّقت الخناق على حرية التعبير وفي مقدّماتها الصحافة حيث منعت الصحف العربية من الصدور وقامت بإنشاء جرائد خاصة بها مثل جريدة المبتشر 15 سبتمبر 1847 والتي تنشر باللغتين الفرنسية والعربية العامة حتّى تُبلّغ الشعب الجزائري قوانينها، وكذا من أجل ممارسة الدعاية المغرضة تجاه المقاومة الشعبية المسلحة في إطار الحرب النفسية والإعلامية.

هذه بعض المظاهر التي تدل على تفاني الفرنسيين في إذلال الجزائريين والقضاء على شخصيتهم الوطنية، والتي أدّت إلى مخلفات سلبية كثيرة يصعب الإحاطة بها جميعاً.

3- أوضاع المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

تعتبر الجزائر من الدول التي عانت ويلات الاستعمار الاستيطاني الأوربي الذي شنّ هجمة شرسة على شعوب إفريقيا وآسيا، وقد كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي تعرضت للاستعمار الفرنسي سنة 1830، فبعد أن كانت سيّدة في حوض البحر الأبيض المتوسط أصبحت تابعة ومكّلة لدولة استعمارية، هذا الوضع الذي استمر 132 سنة، وقد مارست خلاله فرنسا سياسة متعددة الأوجه كانت تهدف من خلالها إلى جعل الجزائر مستعمرة استيطانية تستأثر بخيراتها الاقتصادية، وتعمل على تدجين شعبها بمختلف الأساليب والوسائل القمعية والإغرائية، وقد ساهمت إلى حد كبير في زعزعة بنية المجتمع الجزائري، حيث أثّرت على ديمغرافيته فبدل أن يتطور عدد سكان الجزائر تطورا طبيعيا فإنه شهد كبّحا ديمغرافيا بسبب السياسة الفرنسية المطبقة، فعُد سكان الجزائر مع بداية الاحتلال الفرنسي بالرغم من عدم وجود إحصاءات محددة حسب الدكتور

أبو القاسم سعد الله، إلا أنّ "حمدان خوجة الذي كان عارفا بشؤون بلاده من خلال اطلاعه على سجلات الضرائب للحكومة الجزائرية قدّر عدد سكان الجزائر عندئذ بـ 10 ملايين نسمة، وقدّر فرحات عباس بأنّ عدد السكان كان يتراوح بين 6 و7 ملايين نسمة، أما بيجو فقدّر العدد سنة 1845 بـ 4 ملايين كانوا تحت سلطة فرنسا... على أنّ الإحصاءات المتأخرة (1852) تقدّر عدد السكان بـ 2.5 مليون نسمة"¹.

وفي سنة 1962 بلغ العدد 10.24 مليون نسمة، أي أنّ عدد سكان الجزائر شهد نموا بطيئا خلال 132 سنة، وإذا أردنا أن ندلّل على أنّ أسباب ذلك هو القمع الفرنسي فلننقصد مقارنة بين هذه المرحلة ومرحلة بعد الاستقلال، فخلال أربع عشرات ونصف تقريبا تضاعف عدد سكان الجزائر بـ 3 مرات ونصف ليلعب العدد 35.1 مليون نسمة سنة 2009، وهذا دليل كاف على أنّ فرنسا ساهمت في كبح النمو الديمغرافي للشعب الجزائري وذلك من خلال سياسة القمع والتنكيل والتهجير التي كانت تمارسها طوال الفترة الاستعمارية، ولكي نقف على نتائج هذه السياسة فإنّنا سوف نستعرض بعض مظاهر الوضع الاجتماعي للجزائر غداة الاستقلال.

جاء في ميثاق الجزائر لسنة 1964 ما يلي: الجزائر هي واحدة من بين البلدان الإفريقية القليلة التي حصلت على استقلالها مع مثل هذه التغيرات العميقة في الهياكل الاجتماعية، استمرار الحرب سبع سنوات ونصف وخاصة في المناطق الريفية أدّى إلى دمار مادي وبشري، والذي يطرح مشاكل وتحديات من حيث إعادة الإعمار والتأهيل.

تحت تأثير العنف الشديد للقمع من قبل القوات الاستعمارية الضحايا وصلوا إلى عدد ضخم من خلال انفجار الإطار الاقتصادي والاجتماعي للشعب الجزائري، وهذا كله أدّى إلى هجرة كبيرة لم يسبق لها مثل في تاريخ الجزائر². الاستعمار الفرنسي فشل في القضاء على الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني وذلك بسبب قدرتهم على الحركة والتنقل من جهة، وأيضاً بسبب الدعم النشط من الجماهير، وهذا جعل الاستعمار

ينتقل إلى وسيلة أكثر راديكالية والتي تقوم على محاولة فصل المنظمة السياسية والعسكرية (جبهة وجيش التحرير الوطني) عن الشعب³.

من هذا الشعب كان المجاهدون يأخذون ويتزودون بوسائلهم: التجنيد، العمل، التعليم، المأوى، وسائل التمويل، النشر ووسائل الدعاية، الاتصال، بتعبير آخر الحركة الثورية غرست جذورها بعمق في أوساط الجزائريين، وحتى يصل الجيش الفرنسي إلى هدفه، كان يقوم بضربات لكل ما يشكل دعما لجيش التحرير الوطني، هذه العمليات العسكرية والبوليسية الفرنسية أدت إلى اضطراب البنية الديمغرافية للشعب الجزائري، والعرض البسيط لهذه الاضطرابات يكون كافيا لتسجيل ضخامة وفداحة هذه الخسائر: - أكثر من مليون ونصف من الشهداء - 300 ألف مجاهد في الغابات - حوالي 3 ملايين من السكان أبعادوا من منازلهم وقراهم وتم وضعهم في مراكز وُضعت خصيصا لهذا الحدث على غرار معسكرات الاعتقال الحقيقي، بالإضافة إلى تعرضهم إلى ظروف معيشية فظيعة في هذه المراكز - 400 ألف من المعتقلين والمحتجزين - 300 ألف لاجئ خاصة في دول الجوار - 700 ألف مهاجر من الأرياف إلى المدن، هذا يعني أنّ الثورة التحريرية ضربت ومست مجموع الشعب الجزائري، وبالتالي عدد قليل من العائلات التي لم يتم التوصل إليها، وهذا يثبت أنّ الثورة الجزائرية هي أساسا ثورة شعبية، هذه الاضطرابات غير المسبوقة أدت إلى مشاكل هائلة، هذا بالإضافة إلى أرامل وأيتام الحرب والمعطوبين، إذن مئات الآلاف من الأشخاص يحتاجون إلى ضمان معيشتهم⁴.

قدّرت الإحصائيات عدد الأيتام بـ 300 ألف يتيم منهم 30 ألف من جهة الأبوين هذا بالإضافة إلى انتشار الأمية وقلة المدرّسين، وسوء الأوضاع الصحية.

إذن كما لاحظنا فإنّ الحصيلة الاجتماعية والبشرية التي خلفتها ثورة التحرير فقط كانت حصيلة ثقيلة، هذا بغض النظر عن الخسائر التي كانت خلال الفترة الاستعمارية ككل والتي دامت كما أسلفنا القول 132 سنة. فالحصيلة كانت أضخم من هذا، حيث لو رجعنا إلى فترة ما قبل الثورة فإننا

نورد مثالا واحدا كدليل على شناعة الجرائم الاستعمارية والتي خلفت آلاف القتلى والجرحى، ونقصد بالذكر مجازر 8 ماي 1945 التي خلفت في أيام قلائل أكثر من 45 ألف شهيد، وبالتالي فإنّ الحصيلة النهائية كانت أضخم وأنكى من هذه الإحصائيات التي حدّتها الوثائق الرسمية.

اتّسمت الوضعية الصحية في المجتمع الجزائري أثناء الاستقلال بتدهور كبير نجم أساسا عن سوء التغذية وانعدام الرعاية الصحية وندرة الأطباء، وعن سياسة التفقير والتجهيل التي كانت الإدارة الاستعمارية تمارسها، وقد ورثت الجزائر عن العهد السابق 600 طبيب فقط، نصفهم فرنسيون، ثم بضعة مستشفيات ومراكز صحية تؤدي مهمتها المحددة لها في إطار خدمة الجالية الأوربية⁵.

إنّ هذه الحصيلة الثقيلة طرحت مشاكل وعقبات كبيرة أمام الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال من أجل إعادة التأهيل والتوطين العاجلة لكل هذه الفئات من الشعب.

كان هناك عدد كبير من الشباب الذين وُلدوا خلال الحرب قد تعرّضوا إلى حملات تسمم، وكانوا في حاجة إلى إعادة التأهيل، بالإضافة إلى ذلك الدراسة كانت متذبذبة تعرّضت للتأخر في جميع مستويات التعليم لدينا، وأخيرا فإن تسارع وتيرة تنظيم السكان خلق وضعية مقلقة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي في غاية الأهمية، وتشير التقديرات إلى أن 731 ألفاً عدد من أُجبروا تحت ضغط الحرب على ترك الأرياف نحو المدن بين 1954-1960، وتفاقمّت الحركة أكثر حيث بلغ عدد النازحين ما بين 1960-1963 حوالي 800 ألف شخص، في حين 45 ألف فقط كانوا يهاجرون في الاتجاه المعاكس، بالنسبة لمعظم هؤلاء الناس ليس لديهم دخل، خلق طبقة دنيا في المدن وأصبح مشكل البطالة أكثر حدّة، هذا أدى إلى زيادة النفقات الاجتماعية، التجهيز والتوزيع على حساب التصنيع⁶.

أكثر الذين هاجروا من الأرياف إلى المدن غيّروا أنماط حياتهم، وتطلّب ذلك زيادة النفقات الاجتماعية للتجهيز والحاجيات العامة للاستهلاك.

أدى رحيل الأوربيين إلى سيورة امتلاك الفضاءات التي أصبحت شاغرة، فندرة الوظائف قاد إلى نزوح واسع جدا ومفاجئ للسكان إلى المناطق الحضرية، وقد تركت هذه التيارات المهاجرة بصمتها الدائمة على ملامح المدن (تشبع المدن القديمة، توسع مخيف للسكن المؤقت وبناء مدن الصفيح بالقرب من المدن الجديدة)، ما بين 1960-1963 شهدت المدن الجزائرية وصول 800 ألف ساكن جديد (نصفهم إلى مدينة الجزائر)، وما بين 1954-1960 ارتفع عدد سكان مدينة الجزائر بنسبة 80%، كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة في عام 1959 إلى 4 ملايين نسمة في عام 1966 من مجموع عدد سكان الجزائر البالغ 10 ملايين نسمة، ولم يؤدّ تملك الفضاء الحضري إلى محو التمييز بين الطبقات بل ساهم في خلقها، وبخاصة بين الشرائح الوسطى والطبقة الفلاحية الفقيرة، كما لم تؤد الهجرة الريفية إلّا إلى البطالة، أو في أفضل الأحوال إلى شغل الوظائف والمهن البسيطة التي توفرها الخدمات، كما شهدت سنوات الاستقلال الأولى رسوخ الشرائح الحضرية من البرجوازية الصغيرة واتساعها: مستخدمين في الإدارة والجيش وصغار تجار وحرفيين⁷.

يذكر أحمد بن بلة في مذكراته "أنّه غداة الاستقلال كان الجيش الفرنسي مازال يحتل البلاد بفضل اتفاقيات إيفيان وفي أشياء كثيرة مازلنا خاضعين للحكومة الفرنسية، ومن جهة أخرى فإنّ الهجرة الجماعية لتسعة أعشار السكان الفرنسيين بالجزائر صيف 1962 قد جرّ انهيار البنية الاقتصادية للبلاد، وعلى عشرة ملايين من الجزائريين يوجد مليونان عاطلان عن الشغل، منهم أكثر من ربع مليون في مدينة الجزائر وحدها، وأصبحت البطالة في المدن أكثر هولا بتدفق القرويين الجياع"⁸.

عمّا "كان الفلاح يبحث في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة خلال صيف 1962؟ عن الإغاثة الغذائية، وعن المدرسة لأبنائه وعن المساعدة الطبية له ولعائلته، وأيضا عن مسكن رخيص...، كان علينا إذن أن نقنعهم بالعودة إلى القرى وكان لابد لكي نعطي سواعدهم شغلا ونؤمّن للبلاد مصدرا للتموين، أن نحي قبل كل شيء القطاع الزراعي كله"⁹.

يضاف إلى كل هذه المصاعب الموضوعية الموروثة عن حرب "الأرض المحروقة"، التدمير بعيد المدى الذي أحدثته منظمة الجيش السري بعد إيقاف إطلاق النار وأزمة الصيف الشهيرة 1962 التي أخرت تنصيب أول سلطة وطنية ثورية بعد الاستقلال إلى أواخر سبتمبر 1962، كانت الحكومة الوطنية ترى بوضوح أنّ البلاد مهددة بشتاء جائع وصعب، إذ أنّ الفلاحين الجزائريين كانوا على حد تعبير عمر أوزقان وزير الإصلاح الزراعي وقتئذ يصارعون البغال على أكل الشعير¹⁰.

هذه الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن زادت من تفاقم المشاكل الاجتماعية، وزادت من أعباء الحكومة الجزائرية في التكفل بكل فئات المجتمع وهذا راجع ربما لسببين رئيسيين هما أولاً عدم الخبرة في ممارسة الحكم وتسيير شؤون دولة بهذا الحجم لغياب نخب قادرة على ذلك نتيجة سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا خلال 132 سنة، هذا من جهة، والسبب الثاني هو افتقار الدولة للموارد المالية الكافية للتكفل بكل المشاكل التي يعاني منها الشعب الجزائري، وذلك راجع للنهب والسلب الذي تعرضت له الخزينة الجزائرية من المعمرين الفرنسيين.

لو أننا أمعنا النظر في الخريطة العمرانية للجزائر غداة الاستقلال لوجدنا مدناً صغيرة في مجملها تضم بنايات حديثة وفيلات عصرية راقية كان يسكنها العنصر الأوربي، ونجد هذه المدن محاطة بحزام كبير من البيوت القصديرية والترابية التي كانت تأوي المواطنين الجزائريين، كما أننا نجد في الجانب الآخر قرى وأرياف ومجمعات لا تقل حالتها بؤساً عن أحياء الجزائريين بالمدن (أكواخ، بيوت من الطوب والقصدير...) ¹¹.

يقول أحمد بن بلة أنّه: "عندما تشكلت حكومتي كان يوجد مئات ومئات من الشيوخ والنساء الذين ينامون بالليل تحت حنايا العاصمة، وفي هذه الآونة كنت أعمل حتى ساعة متأخرة من الليل، وقبل أن أنام كان من عادتي أن أتجول حوالي الساعة الواحدة أو الثانية صباحاً بالمدينة لشم الهواء، وهناك كنت أرى من ساحة لأخرى أكواما بشرية جامدة ممددة في أسماها، يكاد الناظر إليها في ظلال الحنايا الباهتة يحسبها أمواتا سقطوا

في معركة الحياة ، ومن أمسية لأخرى كان قلبي ينقبض لرؤيتهم يتكاثرون، لقد كان يوما جميلا وسعيدا بالنسبة لي عندما أعطيت الأمر بجمع هؤلاء الفقراء وتوزيعهم على الملاجئ التي كونّاها والتي كانت في انتظارهم، قد قمنا بهذه العمليات ونحن نعرف تماما أننا لم نضع بعد أيدينا على ما هو جوهري¹².

في العهد الاستعماري كانت السلطات الفرنسية تخاص بالاهتمام المناطق الآهلة بالسكان الفرنسيين كالجزائر العاصمة ووهران والبلدية وغيرها، أما القرى النائية والأرياف فقد كانت محرومة من أبسط أساليب العيش الكريم كالكهرباء والماء والمستوصفات، وما إلى ذلك من نقائص، ووجدت الدولة الجزائرية الفتية صعوبات في إعادة تأهيل القرى والمناطق الريفية، وبقي وضعها على ما هو عليه إلى أن تولى الرئيس هواري بومدين الحكم، فأولى الفلاحين المحرومين بعضا من اهتمامه¹³.

في شهر جويلية 1962 كانت الجزائر تعاني من معيقات شديدة الوطأة، فقد كانت الحرب قاتلة وطويلة الأمد، وخلال عدة أشهر ما بين جانفي وجوان 1962 نفذت المنظمة العسكرية السرية التي تضم أيضا الجزائر فرنسية سياسة الأرض المحروقة، وعانى الاقتصاد منها معاناة خطيرة، وقبل الاستقلال بفترة طويلة تراكمت أمارات التفكك الاجتماعي، فالبطالة مهمّة وتتضاعف أعداد مدن الصفيح حول المراكز الحضرية، ومنذ الخمسينيات كان الجزائريون يذهبون إلى فرنسا بحثا عن عمل لا يجدونه في بلدهم¹⁴.

في ميدان السكن ، السكنات المهجورة من طرف الأوروبيين لم تكن كافية ، يجب توفير 7 آلاف سكن جديد في السنة بالنسبة للمدن، وأكثر من 65 ألف في الأرياف، كما تجدر الإشارة إلى أن الاستيلاء على السكنات الشاغرة أدّى إلى سحب استثمارات كبيرة وإدانة أكبر عدد من الشاغرين لهذه السكنات.

ملايين الجزائريين يعانون سوء التغذية، تعرّضوا لسنوات طويلة لقصف دائم للقرى من نظام قائم ومرتكز على التعذيب، هذه الأمور شكّلت نقائص خطيرة، وممّا زاد من تفاقم هذه المظاهر هو المشكل الصحي خاصة في الأرياف أين الأطباء لم يتوقفوا عن الهجرة (الهروب)، هذا دون الكلام عن الصدمات والاختلالات العقلية التي وحدها تتطلب ضرورة تعبئة الخدمات المتخصّصة أكثر بكثير من تلك التي تملكها، أصبح الملايين من الجزائريين الجائعين الذين تعرّضوا سنوات طوال للقنابل والاحتشاد والتعذيب مشويين بنقائص بدنية خطيرة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمراض ارتفاعا أخطر ما كان عليه، وهذا ما يشير إلى حدة المشكلة الصحية خاصة في الأرياف التي ما فتئ الأطباء يفرون منها، زد على ذلك الصدمات والأمراض النفسية التي تتطلب تجنيدا للمصالح المختصة¹⁵.

ظاهرة اجتماعية أخرى ميّزت الجزائر المستقلة، فبعد انتزاع الاستقلال في عام 1962 لم تتحقق توقعات "العودة" (عودة المهاجرين)، بل كان الأمر على نقيض ذلك، فمعاهدات عام 1962 التي اعتمدت استقلال الجزائر، حدّدت من ثمّ واجبات وحقوق رعايا البلدين، إذ خصصت 14 مادة لحقوق الفرنسيين في الجزائر ومادتين فقط لحقوق الجزائريين في فرنسا، فبحسب المادتين 7 و 11 يتمتع الجزائريون وبخاصة العمال منهم بالحقوق نفسها التي يحظى بها الفرنسيون باستثناء الحقوق السياسية، وبعض الحقوق النقابية وحرية التجمع، كما يتمتّعون بحرية الانتقال بين البلدين، لكنّ التاريخ سيقلب التكهّنات والاتفاقات فقد غادر أوربيو الجزائر بكثافة وفي الاتجاه نفسه ازدادت حدة هجرة العمال الجزائريين.

إنّ سبع سنوات ونصف من الحرب المتّسمة بالدمار وانتقال السكان وضراوة المنظمة العسكرية السرية في تدمير البنى التحتية وهجرة الأوربيين الكثيفة والسريعة واختلال الجزائر العميق الناتج عن ذلك كله، والوصول المفاجئ لعشرات الآلاف من السجناء الجزائريين المحرّرين أو الجنود المسرحين إلى سوق العمل، والصراع الداخلي من أجل الوصول إلى السلطة: هي عوامل تفسر استئناف الهجرة إلى فرنسا إبّان صيف عام 1962، ما بين

الأول من شهر سبتمبر 1962 إلى غاية 11 نوفمبر ، سُجّل دخول 91744 جزائري إلى فرنسا ، ووصول عائلات بأكملها فضلت الإقامة في محافظات في أوج ازدهارها الاقتصادي¹⁶.

لم تمنع إجراءات نظام الحصص تضخم الهجرة، ففي ربيع 1965 تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا عتبة 450 ألف شخص... وحسب ميثاق الجزائر أفريل 1964 فإنّ "أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر، وقد يُمكن تخفيفها أو كبحها، لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسية لها"¹⁷.

فالحالة الاجتماعية في الجزائر كانت جد مقلقة، حيث أحصت الجزائر في عام 1963 حوالي مليوني بطال و2.6 مليون شخص بدون موارد ومصادر للرزق، إذن اضطرابات مختلفة انفجرت، تولدت عن البؤس، غضب الفلاحين وخاصة في قسنطينة، انتشار اللصوصية، مظاهرات متواصلة للبطالين في المدن... إلخ¹⁸.

إذن إذا أردنا أن نلخص الوضع الاجتماعي في الجزائر غداة الاستقلال نقول: حسب الإحصائيات الرسمية التي حددها ميثاق الجزائر 1964 فإنّ عدد شهداء ثورة التحرير قُدر بـ 1,5 مليون شهيد، وعدد النازحين والمهجرين بحوالي 3 ملايين والمعتقلين لدى الاستعمار بـ 400 ألف، واللاجئين خارج الوطن بـ 300 ألف والإيتام بـ 300 ألف منهم 30 ألف من جهة الأبوين، زيادة على مئات الآلاف من المعطوبين والمشوهين والأرامل.

وانتشار الأمية وقلة المدرّسين وسوء الأوضاع الصحية وانخفاض مستويات المعيشة، وانتشار البطالة التي مست حوالي 70% من الفئات النشيطة وهذا راجع لضيق سوق العمل والنزوح الريفي وظاهرة الهجرة وخاصة إلى أوروبا، مع قلة السكن والموجودة عبارة عن أكواخ آيلة للزوال، ناهيك عن انتشار الأمية في أوساط الجزائريين حيث بلغت نسبة 80% نتيجة سياسة التجهيل، وانفجار ديمغرافي لا يتماشى مع الاقتصاد، وأخيرا على

الحدود مناطق واسعة ملغمة مازالت تشكل مناطق مميتة وتحتاج إلى الكثير من الوقت لإزالة الألغام، إذن هذه باختصار بعض ملامح الأوضاع الاجتماعية للجزائر غداة الاستقلال.

4. الخاتمة

لم تتوان فرنسا يوما خلال 132 سنة من الاحتلال في القضاء على الجنس العربي في الجزائر أو على الأقل القضاء على هويته وتنصيله من مبادئه التي تربى عليها وفي مقدّمها الدين الإسلامي واللغة العربية.

عندما قدمت فرنسا إلى الجزائر ادّعت أنها جاءت لنشر حضارة الرجل الأبيض وتخليص المجتمع الجزائري من حكومة الداوي حسين ومن الاحتلال العثماني الذي تسبّب في تخلف المجتمع حسبهم، لكنها وجدت المجتمع الجزائري أكثر حضارة من المجتمعات الغربية وأكثر ثقافة وتعلّما لذلك وضعت نصب عينيها مخططات للقضاء على الحضارة العربية الإسلامية بالمنطقة حيث وجدت أطفال الجزائريين أكثر ذكاء والفضل يعود إلى التعليم القرآني في الكتاتيب وإلى اللغة العربية.

قامت فرنسا بتطبيق سياسة استعمارية متعدّدة الأوجه ومن مظاهرها الإبادة الجماعية والإبادة الروحية التي استهدفت المجتمع الجزائري، حيث قامت بعدّة مجازر من أجل ترهيب الجزائريين والقضاء على أي أثر للمقاومة، كما قامت بتضييق الخناق على المجتمع الجزائري وذلك بالقضاء على مصادر رزقه وتجريده من ممتلكاته وفي مقدمتها الأراضي الفلاحية وصيّرتة أجيرا أو خمّاسا لدى الكولون، كما أقدمت على تهجير العديد من الجزائريين إلى الجبال أو إلى بلدان بعيدة مثل كاليدونيا أو بلاد الشام ثم جلبت عناصر دخيلة عن المجتمع الجزائري حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم التي أثّرت سلبا على المجتمع الجزائري فأُشيعت الخمر والمنكرات، كما أنها حاولت القضاء على أواصر العائلة المحافظة وعلى الروابط الاجتماعية وذلك بإشاعة المفاسد من جهة ومن جهة أخرى القضاء على كل ما يمكنه أن يجمع الجزائريين ومن ذلك الأراضي المشاعة التي تربط

أفراد القبيلة الواحدة، ثم قامت في خطوة جريئة أخرى بإصدار العديد من القوانين التي تضر بالمجتمع وفي مقدمتها قانون الأهالي الذي شرعت في تطبيقه منذ تاريخ 26 جوان 1881، ومن أخطر القوانين كذلك نجد قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882 الذي ساهم بشكل كبير في تفكيك الأسرة الجزائرية وذلك بتغيير الأسماء العربية الثلاثية للمجتمع الجزائري إلى ألقاب جديدة وبعضها أسماء فرنسية منحتها لصالح الزواج المختلط، هذه بعض مظاهر السياسة الاستعمارية التي سعت فرنسا إلى تكريسها والتي خلفت نتائج كارثية بقيت الجزائر تعاني منها حتى بعد الاستقلال، ومنها تهجير البنية الديمغرافية للمجتمع الجزائري بسبب المجازر الرهيبة التي ارتكبتها والتي أدت إلى تراجع النمو الديمغرافي، فالمصادر الرسمية للجزائر حددت عدد شهداء الجزائر منذ بداية الاحتلال بـ 5,6 مليون شهيد، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الجرحى والمعطوبين والأيتام والمعتقلين، كما نجد انتشار آثار الفقر والبؤس والأمراض الخطيرة الناتجة عن سوء التغذية وقلة الرعاية الصحية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية التي تجاوزت 85٪، وغيرها من المخلفات السلبية التي فرضت على الدولة الجزائرية المستقلة تجنيد كل طاقاتها وإمكانياتها لمجابهة هذا الإرث الاستعماري الثقيل فدخلت في ثورة البناء والتعمير بعد ثورة الكفاح والتحرير واستطاعت أن تقضي على معظم هذه الآثار السلبية حيث تحسّنت ظروف المجتمع الجزائري وخاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من بقاء بعض الآثار السلبية إلى اليوم مثل نسبة الأمية التي انخفضت إلى حوالي 7,4٪.

- الهوامش

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص58.

2- La charte d'Alger: ensemble des textes adoptés par le 1^{er} congrès du parti du front de libération nationale du 16 au 21 avril 1964, annexe: la situation économique et sociale au lendemain de l'indépendance.

3- La charte d'Alger: Op-cit.

4- Op-cit.

5- مجلة الجيش: ع260، نوفمبر 1987، ص7.

6- La charte d'Alger : Op-cit.

7- Benjamin stora: Histoire de L'Algérie depuis l'indépendance 1962-1988, Paris, la découverte, 4^{eme} édition, 2004, p34.

8- روبر ميرل: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها عليه، ترجمة العفيف لخضر، ط1، دار الآداب، بيروت، 1979، ص159.

9- نفس المصدر، ص160.

10- نفسه، ص160.

11- الجيش: ع260، نوفمبر 1987.

12- ميرل روبر: المصدر السابق، ص170.

13- يحيى أبو زكريا: الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، (أطروحة دكتوراه)، نشر إلكتروني، جويلية 2003، ص14. موقع الناشري.

14- Benjamin stora: Op-cit, p11.

15- La charte d'Alger: Op-cit.

16- Benjamin stora: Op-cit, pp19, 20 .

17- Op-cit, p33.

18- Benjamin Stora: Algérie histoire contemporaine 1830-1988, casbah édition, Alger, 2009, p245.